مجلة دراسات إقليمية

اسم المقال: رؤية مستقبلية للمواجهة بين العلمانية والاسلام في تركيا
اسم الكاتب: نوال عبد الجبار سلطان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/953
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 22:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية - جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

رؤية مستقبلية للمواجهة بين العلمانية والإسلام في تركيا

نوال عبد الجبار سلطان*

المقدمة:

أسس مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية الحديثة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣، على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، التي سقطت في الحرب العالمية الأولى وعلى أمل واحتمال بأن تكون تركيا جزءاً من أوربا جغرافياً، وثقافياً، وحضارياً، بعد أن بدأ اتاتورك بسلسلة من الإجراءات لتعطيل الإسلام كقوة محركة في المجتمع والسياسة في تركيا. فقد كان اتاتورك يؤمن بأن الحضارة الأوروبية هي النموذج الأمثل شكلاً ومضموناً لبناء المجتمع التركي[١].

وبدأت تركيا بمغادرة هويتها الإسلامية منذ أن بدأ اتاتورك بوضع آليات تحديث تركيا وفق النمط الأوروبي. فقد فهم اتاتورك العلمنة* على أنها استئصال تأثير الدين من المجتمع ، وأن القومية تقوم بإنكار وجود المجموعات العرقية غير التركية ، وإن على الدولة السيطرة على اقتصادياتها وإدارته..[٢] غير أن من المهم التذكير، بأن الدولة العثمانية قامت باسم الإسلام ، وتوسعت وامتدت حدودها حتى اوربا باسمه ، وبررت توجهها نحو البلاد الإسلامية (بلاد الشام والعراق ، وشمال أفريقيا) لاستعادة منصب الخلافة رمز الإسلام . وهكذا كان الإسلام العامل الأساسي في نشأة هذه الدولة وفي تشكيل بنيتها القومية . وعندما ألغيت الخلافة عام ١٩٢٤ ، وقامت تركيا الحديثة على أسس علمانية ، ووجدت تركيا نفسها بمرور الزمن من اكثر الدولة الإسلامية التي اتخذت فيها قرارات حاسمة في قضية مثيرة للجدل والخلاف وهي مسألة (فصل الدين عن السياسة) ذلك أن عملية ربطها سياسياً واقتصادياً بالغرب وابتعادها شيئاً فشيئاً عن محيطها الإسلامي، خلق علاقات جدلية غير متوازنة بين الشعب التركي المتمسك بالمبادئ والتعاليم الإسلامية، وبين الحكومات التي كانت ومازالت حكومات علمانية ذات نزعة غربية[٣].

(*) مدرس/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الإسلام والسياسة في تركيا:

لا يمكن تقييم التطورات التي تعيشها تركيا في يومنا هذا بمعزل عن نقطتين تاريخيتين:

أولا– الدور الذي كان يتمتع به الإسلام في البنية الاجتماعية والسياسية للإمبراطية العثمانية . فالدولة العثمانية كانت تستند على الإسلام بشكل مطلق، وكان الدين يلعب دوراً أساسياً في الحياة اليومية للشعب بالإضافة إلى دوره في النظام الإداري للدولة[٤]. فضلاً عن كون الإسلام الأساس القانوني للدولة العثمانية، وكان السلطان العثماني هو الحاكم الشرعي للدولة. وبهذا ظل الإسلام وحده مصدر التشريع والسيادة السياسية حتى القرن العشرين. وبهذا لعب الإسلام دوراً كبيراً في تكوين الشخصية الاجتماعية للشعب أكثر مما لعبته الوطنية، والقومية ناهيك عن نقطة حساسة أخرى، هي أن الإسلام في تركيا كان يسير في مسارين الأول مايمكن أن نسميه (الاسلام الرسمي) والمحاكم العليا والمسؤولين الكبار والإدارات التابعة للدولة، والثاني (الإسلام الجماهيري) الذي كان ينتشر بين عامة الناس بطرقه وتكاياه ومذاهبه ، والذي ظل أقوى من الاسلام الرسمي.

ثانياً– العلاقة بين الدين والدولة، حيث أن الدين كان يشكل قاعدة أساس المشروعية للحكم ، ومع ذلك فانهم كانوا يولون القضايا الإدارية اهتماماً أكبر للحكومة منها للإسلام . فعلى سبيل المثال أن الحكومة العثمانية كانت تسيطر على التشكيلات والأجهزة التابعة للعلماء حتى لا يعود للعلماء سلطة مستقلة عن الحكومة[٥]. ومع بدايات القرن التاسع عشر وتقلد عدد من الحكام الذين كانوا يميلون إلى التغريب شهدت البلاد حركة إصلاحات استهدفت بالدرجة الأساس النظام البيروقراطي والمؤسسة العسكرية، بحجة إنقاذ الدولة العثمانية ، وعلى هذا يمكن اعتبار ان التنظيمات لعام ١٨٣٩و١٨٥٦ ودستور ١٨٧٦، خطوة أولى على طريق العلمانية والتغريب نحو أوربا، وان إصلاحات اتاتورك منذ ١٩٢٣–١٩٣٨ جاءت نتيجة لهذا الإرث التاريخي ولكن بوتيرة متصاعدة باتجاه العلمنة[٦].

ومهما يكن من امر فقد ترك هذا الإرث آثاراً مهمة في الحياة السياسية والاجتماعية للشعب التركي اليوم ، عندما أراد اتاتورك أن يجعل من الإسلام الرسمي فرعاً وجزءاً من الدولة ، والتقليل من دوره اجتماعياً وسياسياً، بل وإخضاع الدين لإرادة الدولة، ثم استغلاله في ترويض الشعب على الطاعة[٧]. ولعل أفضل مثال على هذه السياسة هي الكتب المدرسية التي أخذت رئاسة الشؤون الدينية المشرفة على المدارس بطبعها، والتي تصف المسلم الجيد "ان يحب وطنه ويطيع قوانين الجمهورية وان يكون خاضعاً أمام القيادة التقدمية ومسؤولي البلاد ولا يدخر جهداً في تعلم التكنولوجيا الحديثة"[٨].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ترتب على سياسة اتاتورك الإصلاحية ثلاث نتائج مهمة انعكست على الواقع الاجتماعي والسياسي لتاريخ تركيا فيما بعد :

١- إحكام سيطرة الدولة على الدين، فعلى خلاف الدول العلمانية التي لا تتدخل فيها الحكومات في شؤون الدين، فإن العلمانية الأتاتوركية تتمتع بآليات يمكن للدولة على أساسها أن تتدخل مباشرة في شؤون المؤسسات الإسلامية، إذ أن "مؤسسة الشؤون الدينية" التابعة للدولة هي التي تتكفل تأمين الموارد المالية للمؤسسات الإسلامية والسيطرة على أئمة المساجد والشخصيات الدينية والإسلامية والخطباء والمفتين، وهذا يعني أن جميع هؤلاء يعتبرون موظفين يجري تعيينهم من قبل الحكومة ويتقاضون رواتب منها. كما بسطت الجمهورية الكمالية نفوذها على مؤسسة الأوقاف أيضا حيث أصبحت الأوقاف تابعة لجهاز حكومي هو (مديرية الأوقاف العامة)[٩].

٢- اتساع العلمانية ، منذ أوائل العشرينات وحتى أواخر الأربعينات كانت العلمانية المتطرفة هي السائدة في مجتمعات المدن التركية والطبقات المثقفة ، فالكماليون يؤمنون بالسيطرة الشديدة للدولة على الدين وظل حزب الشعب الجمهوري (C. P. H) المنظمة السياسية الرسمية للدولة والمؤسسة التي تدير الشؤون المدنية والعسكرية وأنصب بناء النظام التعليمي على تنمية الشعور بالمسؤوليات الوطنية بين جيل الشباب ، فكانت النتيجة ظهور مثقفة من الجيل الجديد ، أما لا تعرف شيئاً عن الإسلام أو أن معلوماتها قليلة جداً ، وبدأ الأتراك ينظرون إلى العلمانية كمذهب ينسجم بشكل كامل مع الكمالية التي تؤمن بإخضاع المؤسسات الدينية لسيطرة الدولة ، حتى اصبحوا يعتبرون كل انحراف عن علمانية اتاتورك رجعية وتخلف[١٠].

٣-إبعاد علماء الدين أو (المتدينين). نجح الكماليون في الترويج للعلمانية بين الأوساط المثقفة ، ولكنهم لم يستطيعوا ذلك في الأوساط الأكثر اتساعاً في الأرياف والقوى وسكان المدن الصغيرة البعيدة. وعلى الرغم من محاولات النظام لإخضاع الإسلام الرسمي لسيطرته إلا أنه فشل في إخضاع الإسلام الجماهيري. فقد واصلت على الرغم من القيود فعاليات الطرق الصوفية ونشاطاتها بشكل سري[١١]. واعتبر رجال الدين أن سياسة اتاتورك خطوة لإزالة الإسلام وإلغاء دوره في الحياة العامة[١٢]. غير أنه عملياً فإن مسألة رفض هذه الثورة الثقافية الأتاتوكية كانت غير ممكنة لعدم وجود نظام ديمقراطي علماني صحيح يضمن ذلك، فأدى الأمر إلى قيام العديد من الانتفاضات الدينية المناهضة للسلطة[١٣].

وبدا واضحاً أن النظام الحاكم بدأ بالتراجع عن سياسته العلمانية المتشددة مع بداية الأربعينات بإقرار نظام التعددية الحزبية عام ١٩٤٥، وبدأت عجلة الديمقراطية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

بالدوران بتنافس الحزب الحاكم حزب الشعب الجمهوري (P .H .C .) مع الأحزاب الأخرى في انتخابات عام ١٩٤٦ [١٤]. ان إقرار التعددية الحزبية والديمقراطية كان مؤشراً مهماً على بدأ مرحلة جديدة من العلاقات بين الدولة والدين في المجتمع التركي في اتجاه اتخذ طابع المصالح[١٥]. وقد استفادت القوى الدينية من التعددية الحزبية لتتجمع قدر الإمكان تحت مظلة أحزاب سياسية منافسة لحزب الشعب الجمهوري[١٦].

وشهد النصف الثاني من أربعينات القرن الماضي صراعاً بين النزعتين الإسلامية والعلمانية في تركيا واحتدم النقاش بينهما خاصة مع ظهور الحزب الديمقراطي الذي شكل الدين عنصراً قوياً في الدعاية له، والذي ارتبطت اسمه بـ(عودة) الإسلام إلى الحياة التركية[١٧]. فيما بدأ حزب الشعب الجمهوري الحاكم هو الأخر تبني سياسة أقل تطرفاً واتخذ مواقف أكثر مرونة من الدين[١٨]. إلا أن هذه الإجراءات لم تغير حقيقة أن حزب الشعب الجمهوري هو قلعة حصينة للعلمانية . وهكذا خسر الحزب المعركة الانتخابية لعام ١٩٥٠ أما الحزب الديمقراطي (D .P) الذي استطاع أن يوصل إلى أذهان الناخبين الأتراك بأنه سيمنح حريات أكثر بشأن القضايا الدينية، وهذا ما جعله الحزب الحاكم طيلة عقد الخمسينات على أثر فوزه في الانتخابات للأعوام ١٩٥٤و ١٩٥٧.

عد المراقبون الغربيون أن التغيرات التي حدثت على أثر فوز الديمقراطيين بالانتخابات بمثابة (صحوة إسلامية)[١٩]، في حين أن حقيقة الأمر هو تحولاً وتطوراً مهماً جداً قد حصل، خاصة وأنه يقع في دولة قطعت فترة من الركود الديني وتعيش حالياً حركة ثقافية راديكالية[٢٠]. وأن ما أطلق عليه (الصحوة الإسلامية) في تركيا لم يفصل عن العلمانية وهذا أمر مهم آخر. فبالرغم من توجيه عدنان مندريس وعدداً من مسؤولي الحزب الديمقراطي (DP) انتقادات إلى الفكر العلماني الكمالي، إلا أن الحكومة لم تلغ الآليات القانونية والإدارية في سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية، بل جرى وصف الإسلام في الكتب المدرسية باعتباره ديناً لا يعارض التقدم[٢١]. واصدر البرلمان في عام ١٩٥٣ قانوناً منع بموجبه استخدام الدين لأهداف سياسية دعائية، بعد أن كان الإسلام عاملاً انتخابياً حاسماً من خلال استغلال الخلفية الاجتماعية والدينية للفلاحين، والذين يشكلون نسبة ٨١% بموجب إحصاء ١٩٢٧[٢٢]. فقد سعى الحزب الديمقراطي إلى التغلغل بين صفوف الفلاحين قبل انتخابات عام ١٩٥٠ عن طريق كبار ملاكي الأراضي[٢٣].

اخفق الحزب الديمقراطي في سياسته طيلة فترة حكمه ١٩٥٠- ١٩٦٠ مما أدى إلى الإطاحة بنظام جلال بايار بانقلاب عسكري قادهُ ضباط الجيش. واتهم القادة الثلاث جلال بايار رئيس الجمهورية، وعدنان مندريس رئيس الحكومة ورفيق كورالتان رئيس المجلس

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

النيابي بـ (أسلمة الدولة) من جديد وتهديد مبادئ اتاتورك ونظامه، ولم يشفع للثلاثة انهم ربطوا تركيا بالتحالف الغربي العسكري والسياسي، وإدخال تركيا حلف "الناتو" وفتح أبواب تركيا أمام رؤوس الأموال والشركات الأجنبية الغربية، وهكذا حكم على ثلاثة بالإعدام[٢٤].

على الرغم من عودة حكم العسكر (الكماليون) إلى الحكم ، إلا أن ما أطلق عليه (الصحوة الإسلامية) استمرت طيلة الفترة الباقية من القرن العشرين، لا بل اتسعت آفاق الفكر الإسلامي في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية، و أزداد العمل بالشعائر الإسلامية، كالحج والصوم بالقياس إلى الماضي، كما زاد عدد أعضاء الطرق الصوفية وأعضاء المنظمات والمؤسسات الدينية الأخرى . وازداد بيع الإصدارات واشرطة التسجيل الدينية، وازداد عدد مدارس تعليم القرآن للأطفال في جميع البلاد[٢٥]. وجرى في كثير من المؤسسات الحكومية ومنها مبنى البرلمان والمكاتب الحكومية في العاصمة أنقرة تخصيص أماكن معينة لأداء الصلاة . والأهم من كل هذا ظهور الأحزاب السياسية الإسلامية التي نجحت في دخول البرلمان ، والمشاركة مع الحكومات الائتلافية كشريك صغير.

لعبت التحولات الاجتماعية والاقتصادية طيلة الفترة ١٩٦٠- ١٩٨٠ دوراً مهماً في نمو الحركة الإسلامية، وكان ذلك نتيجة عامل الهجرة الكبيرة إلى المدن التركية[٢٦]. فقد ساعدت الهجرة على إحياء القيم الإسلامية وبث الروح في الثقافة الإسلامية من زاويتين، الأولى ان المهاجرين جاءوا من مناطق غنية جداً بالثقافة الإسلامية، فالذين هاجروا إلى المدن الكبيرة كإسطنبول وازمير وانقرة حملوا معهم ثقافتهم الإسلامية، وأخذوا يمارسون الشعائر الإسلامية، والتي تمثلت في إحياء كثيرة تأسيس جمعيات ومؤسسات أخذت على عاتقها بناء المساكن والزوايا. والثانية أن الإسلام كان بالنسبة لهؤلاء المهاجرين في مرحلته الانتقالية من القرية إلى المدينة ومن نظام اجتماعي تقليدي إلى نوع من الحياة المدنية، يمكن أن نطلق عليه صفة الهوية الفردية والاجتماعية. ذلك أن الحياة الجديدة كانت تتمتع بخصوصيات غربية وفي بعض الأحيان مخالفة بشدة للإسلام مما دفع المهاجرون إلى التمسك بهويتهم الإسلامية اكثر فأكثر[٢٧].

تركت التحولات الاجتماعية والاقتصادية آثاراً إيجابية على التوجهات الإسلامية في تركيا وظهر جلياً في نسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب السياسية الإسلامية ففي الانتخابات البرلمانية التي جرت في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٧ حصل حزب السلامة الوطني (إسلامي) على أكبر نسبة من الأصوات في وسط وشرقي الأناضول، وهي المناطق التي يشكل فيها أصحاب المهن والحرف معظم سكانها ، والذين يعتبرون من المؤيدين الأقوياء للحركة الإسلامية في تركيا[٢٨]. واستطاع الإسلاميون تحقيق نجاح واضح بعد دخول حزب

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

السلامة الوطني الائتلاف الحكومي في عام ١٩٧٤-١٩٧٨ كشريك صغير مع بولنت أجاويد ثم مع سليمان ديميريل، وزج بأعضاءه وأفراده في الوزارات التي كانت بحوزته على أساس تقاسم السلطة.

حزب الوطن الأم : توركوت أوزال والحركة الإسلامية:

من مظاهر النمو السريع للتوجهات الإسلامية في سياسة الثمانينات هو وصول حزب الوطن الأم بزعامة توركوت أوزال إلى الحكم. فلأول مرة في التاريخ النظام العلماني التركي يستطيع حزب يمثل الإسلاميين أن يسيطر على الحكم مدة ست سنوات. ففي السابق كان هناك بعض الإسلاميين في صفوف الأحزاب الرئيسية قبل الحزب الديمقراطي وحزب العدالة (AP) اللذين كانا يحكمان البلاد. لكن حزب الوطن الأم كان ائتلافاً عقائدياً بين الأعضاء القدامى من حزب السلامة الوطني (M S P) وحزب الحركة القومية (M H P) الذي يضم في صفوفه قوى كثيرة من إسلاميي الحزب الديمقراطي وحزب العدالة. ومنذ عام ١٩٨٦ استطاع الإسلاميون في حزب الوطن الأم بسط مظلتهم على القوميين المتطرفين في داخل الحزب واستطاع الإسلاميين بقيادة (محمد كججيلر) رئيس بلدية مدينة قونية السابق ان يحصلوا على اغلبيه الأصوات في تسلم هيئة رئاسة الحزب وذلك خلال المؤتمر العام للحزب في صيف ١٩٨٨، وجاء هذا الفوز على الرغم من المعارضة التي أبداها رئيس الوزراء توركوت أوزال[٣٠]. وقد مكن هذا الفوز الإسلاميين من بسط نفوذهم على الهيكل التنظيمي للحزب.

وبدأ الائتلاف الإسلامي لحزب الوطن الأم يطالب بتطبيق السياسات الإسلامية في قضايا عديدة ، وقد طبق (وهبي دينجرلو) - وهو من أنصار الحركة الإسلامية- وزير التربية والتعليم في ١٩٨٣-١٩٨٤ بعض هذه السياسات. فمنع تدريس نظرية التطور لداروين في المدارس الابتدائية والمتوسطة، وأمر الطالبات بارتداء ملابس طويلة في الاحتفالات، وطالب الحكومة بمنع البرامج الدعائية التي تبث من محطة التلفزيون حول (البيرة) كما وقف وراء قرارات تدريس اللغة العربية في المرحلة المتوسطة، وتعريف الفلسفة الإسلامية في بعض الكتب والدعوة لمطالعة بعض الإصدارات الإسلامية[٣١].

إن استلام حزب الوطن الأم للحكم عام ١٩٨٣ مسألة مهمة ، ولابد من التوقف عندها ، من حيث تأثيرها على التحالف الاجتماعي للزعامة السياسية في تركيا ، قلنا سابقاً أن السلطة السياسية والاقتصادية في عهدي اتاتورك واينونو كانت بيد النخبة العلمانية والمؤيدة للغرب ، وبعد مرحلة العبور إلى الديمقراطية التي وفرت الفرصة أمام فئات اجتماعية جديدة أن تدخل البرلمان ، وبدأ الوضع السياسي للنخبة الحاكمة يتعرض للتحولات خاصة وان سياسي الجيل الجديد المرتبطين بالجناح اليميني للأحزاب كانوا أفراداً مدنيين في حياتهم الخاصة . وفي

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الثمانينات أصبح التحول السياسي للزعامة السياسة أكثر وضوحاً[٣٢]. فبعد انقلاب عام ١٩٨٠ حظر النظام العسكري، النشاط السياسي لزعماء الأحزاب القديمة، الأمر الذي أضاف نصراً جديداً لأوزال ومنع السياسيين الشباب الذين لم يكن لديهم نشاط سياسي برلماني مسؤوليات مهمة وكان أوزال نفسه على رأس هؤلاء الأفراد .فقد ولد في أسرة متدينة وكان أبوه إمام جماعة لفترة من الوقت. وكان معظم الذين انظموا إلى عضوية حزب الوطن الأم في عام ١٩٨٣، وتولوا بعد ذلك مسؤوليات في حكومة أوزال قد تخرجوا من الجامعات الأمريكية أو الأوروبية وكانت رؤيتهم إلى العالم مزيجاً من تجاربهم الشخصية ومن المعايير الإسلامية التي كانوا يحملونها ، غير أن سياستهم الاقتصادية كانت متأثرة بالتعلم الذي تلقوه في الغرب . أما الالتزام الديني العلني للمسلمين الشباب والليبراليين ، فقد ترك آثاراً على القيم الثقافية الإسلامية والممارسات الإسلامية في المجتمع. وان هذا التأثير كان أكثر وضوحاً من جميع مراحل تركيا الحديثة[٣٤].

ان العنصر المهم في دور حزب الوطن على الساحة السياسية التركية فترة الثمانينات هو كونه أقوى حزب يؤدي وجوده إلى ظهور جناح فعال جديد في الاقتصاد التركي. فقد نمت بعض الشركات التركية بسرعة والتي كانت تمثل جزءاً في التيار الإسلامي. واستطاعت هذه الشركات الدخول ساحة المنافسة مع كبريات الشركات الاقتصادية مثل شركة (كوج) وشركة (سابانجي) واستفادت هذه الشركات من موقعها المقرب من حكومة اوزال في سياستها الليبرالية خاصة وان الأهمية التي كانت توليها الحكومة بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط تركت أثرا كبيرا في نمو الفعاليات الإسلامية عبر هذه الأنشطة الاقتصادية[٣٥].

اتسع نطاق الاستثمارات المشتركة بين الإسلاميين الأتراك ومؤسساتهم الاقتصادية وبين المؤسسات المالية في كل من الكويت والسعودية. ومن أهم المؤسسات المالية التي قامت بالاستثمارات المشتركة مع الأتراك هما مؤسسة (البرقة) ومؤسسة (فيصل) السعوديتان، علماً ان مؤسسة البرقة تملك بنوكاً في العديد من دول الشرق الأوسط وأوربا ، وأسست من قبل الشيخ شامل كامل أحد كبار الرأسماليين السعوديين[٣٦]. وتعتبر مؤسسة (فيصل) أغنى البنوك في الشرق الأوسط وتتعاون مع مؤسسة (دار فيناس) الكويتية وأصبحت هاتان المؤسستان عاملاً أساسياً في حركة نمو النشاطات الإسلامية الاقتصادية في تركيا. وكانت البرقة وفيصل تؤمنان من خلال تقديم ١٥٠ مليون دولار من قبل مؤسسة البرقة و ٥٠ مليون دولار من قبل مؤسسة فيصل سنوياً الواردات التركية من النفط فضلاً عن تقديم اعتمادات مالية تجارية للمستوردين الأتراك. وقد نشطت البنوك الإسلامية أيضاً داخل النظام المصرفي التركي. وبدا

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

من المتوقع ان تتمكن البنوك الإسلامية خلال الأعوام القليلة المقبلة من الاستحواذ على ١٠% من الودائع المصرفية في البلاد[٣٧]. وبعد فترة من وصول توركوت اوزال إلى الحكم في عام ١٩٨٣ ، بدأت مؤسستا البرقة وفيصل تؤديان نشاطات مصرفية في تركيا ولقيت هاتان المؤسستان ترحيباً من الحكومة التي كانت تشجع الاستثمارات الخارجية، وكان (كوركوت اوزال)- شقيق توركوت أوزال- العضو الباز في حزب السلامة الوطني، أكبر الشركاء المستثمرين للسعوديين ولكويتيين. كما اصبح إسلاميون أتراك آخرون، والذين لهم علاقة قوية بحزب الوطن الأم في هيئة إدارة البرقة وفيصل[٣٨].

الحركة الإسلامية ... الايديولوجية والتشكيلات

حتى أوائل عام ١٩٨٠ كان هناك عدد قليل من المحللين الأتراك يقيمون نشاطات الجماعات الإسلامية باعتبارها حركة اجتماعية سياسية. ولكن الصحف التركية في نهاية الثمانينات أخذت تنشر أبحاثا كثيرة حول الحركة الإسلامية واتساع نشاطها في المجالات الاجتماعية والسياسية[٣٩]. ولكي نعطي توصيفاً للحركة الإسلامية علينا ندرك انها حركة متعددة الجوانب والواجهات وتحمل عناوين كثيرة تتضمن، الأحزاب السياسية، مؤسسات الاعتمادات والاستثمارات والطرق الصوفية والأوقاف الإسلامية والجماعات الصغيرة السرية والمنظمات والجمعيات الطلابية والإصدارات الإسلامية والمثقفين الذين لا يرتبطون بأية جهة. ولكن هذه العناوين لم تتبلور حتى الأن على شكل قوة متحدة أو حركة واحدة تنبع من داخل بنية منظمة. والذي نشاهده في تركيا لا يعبر عن جماعة منسجمة ونظرية واحدة او برنامج معين، بل عبارة عن جماعات تشكل ائتلافاً حول محور مشترك وهو الدعوة للقيم والمبادئ الإسلامية[٤٠]. علماً بأن الحركة. وبهذا ويمكننا القول ان الحركة الإسلامية القائمة في تركيا تختلف عنها في الدول الأخرى في المنطقة؛ ففي مصر مثلاً لعب القادة والمفكرون الإسلاميون من أمثال حسن البنا وسيد قطب دوراً كبيراً في بلورة وتنامي حركة الأخوان المسلمين والنفوذ إلى قلوب الجماهير. وفي إيران لعب الخميني دوراً مهماً في تثوير وتعبأة الجماهير. إلا أن الحركة الإسلامية التركية لا تملك حتى الآن مثل هؤلاء القادة الذين يتمتعون بنفوذ كبير وجاذبية قوية، فالأسماء المطروحة على الساحة التركية لا تتمتع بالسلطة الحاكمة في الحركة الإسلامية[٤١].

وعلينا ان ندرك أيضاً أنه حتى الثمانينات كانت الساحة الإقليمية المحيطة بتركيا سبباً اضافياً لإحداث تغيرات داخل تركيا . فقد انعكست عواصف الثورات العنيفة والتي صبت في معظمها في قنوات الحركة الإسلامية السياسية وغذتها بروافد أهمها ،الحرب العربية – الاسرائيلية في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ ، فضلاً عن تعاظم الإمكانات العربية المالية من جراء

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الثروة النفطية وفضلاً عن انتشار ما اصطلح على تسميته عالمياً بـ (الصحوة الإسلامية) في غالبية الأقطار العربية والإسلامية وامتلاك هذه الصحوة جاذبية كبيرة وديناميكية كبيرة من جراء الإخفاقات والإحباطات التي نتجت عن فشل غالبية مشاريع التنمية العربية الاشتراكية والرأسمالية، وعجز الأنظمة القائمة عن توفير الحرية والديمقراطية لشعوبها، ثم تتويج هذه التحولات بنجاح الثورة الإسلامية في إيران وما رافقها من أفكار متطرفة وأصولية مناهضة للغرب وانهيار النظام الإيراني الإمبراطوري الموالي للغرب والذي لم يكن يختلف عن النظام التركي من هذه الناحية[٤٢].

يختلف التيار الإسلامي التركي عن التيار العلماني لا من حيث الالتزام الديني والنظرة الإسلامية إلى العالم وحسب بل حتى من حيث الجذور الاجتماعية أيضاً فأفراد التيار العلماني ينتمون عادة إلى أسر وشرائح طبقية ثرية ومتوسطة تسكن المدن على عكس أفراد التيار الإسلامي الذين جاءوا إلى المدن الكبيرة من مدن صغيرة وبعيدة، وينتمون في الأغلب إلى أسر فقيرة الحال مادياً، وقد تلقى معظم هؤلاء تعليمهم في الأوساط الثقافية للقرى والقصبات الصغيرة في الأناضول ثم هاجروا بمفردهم او مع أسرهم إلى المدن الكبيرة لمواصلة دراساتهم في الجامعات أو البحث عن فرصة عمل فأصبحوا من سكنة المدن[٤٣]. وما عدا قليل من الإسلاميين المعروفين الذين تتوفر عنهم معلومات وترجمة لحياتهم فان المعلومات المتوفرة بشأن الوضع الاجتماعي للتيار الجماهيري من الإسلاميين ناقصة وغير كاملة[٤٤].

ظلت حالة الانشطار العلماني – الإسلامي تسيطر على تركيا حتى باتت إحدى أبرز مشاكلها السياسية المهمة على أعتاب عقد التسعينات عندما تخلت أوربا عن احتضان تركيا فقد شعر الأتراك بالأذى بعد تصريحات رئيس وزراء لوكسمبرغ "جان كلود جانشيز Jean Claude Junchers" الذي قال:"لا يمكن لذلك البلد أن يستمر ولا يمكن أن يجلس على طاولة الاتحاد الأوروبي"[٤٥]. وكان لهذا الموقف أثره في اغلاق حزب الرفاه والحد من الحركة الإسلامية في تركيا كما سيمر بنا لاحقاً. غير أنه من الضروري هنا ان نقول ان هذا الانشطار العلماني– الإسلامي بقي في المجتمع التركي وفي الجيل الجديد لا سيما أن هذه الثنائية باتت واضحة ويمكن مشاهدتها بين الطبقة العلمانية في المدينة بالدرجة الأساس، وعلى نطاق اصغر في الطبقة ذات التوجه الإسلامي ذات الجذور الريفية. ويمكننا ان نأخذ بتحليل صاموئيل هنتجتن الذي وصف تركيا بأنها (بلد ممزق)[٤٩]. في حين قدم لنا المؤرخ (لبير اورتالي Liber ortayli) نظرة أخرى مما يحدث في تركيا، حيث يشير إلى أن "هناك توتر علماني – إسلامي، وان عملية المصالحة هي قيد التنفيذ داخل المجتمع المدني على الرغم في

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الازدواجية الموجودة في المناخ السياسي، إن المشكلة تكمن في الغربنة، وصيانة الديمقراطية، لكنها بشكل مباشر مشكلة غربنة وفي الواقع ان العلمانيين إلى جانب الإسلاميين هم أفراد داخل مجتمع يتجه نحو التحديث والتصنيع بشكل مضطرد وهو منفتح نحو الخارج ولا يوجد أي من الجانبين يعرف انهما يسيران أما للشرق أو للغرب المصالحة تتحقق عندما يبدأ المجتمع بمعرفة ذاته، ونرى التطورات الإيجابية لهذه العملية، وان هناك رغبة متنامية لدى الجميع نحو التحديث .." [٤٧].

الانقلاب الغير معلن ضد الإسلاميين :

شارك حزب الرفاه منذ عام ١٩٨٤ في جميع الانتخابات النيابية والبلدية وكانت نسبة الأصوات التي يحصل عليها ترتفع باستمرار[٤٨]. إلى أن حقق نجاحاً كبيراً في ٢٧ آذار – مارس ١٩٩٤ للانتخابات البلدية ولا سيما في مدينتي اسطنبول وأنقرة، وكان ذلك مؤشراً على المنحى الذي ستنتهي أليه الانتخابات النيابية العامة في كانون الأول – ديسمبر ١٩٩٥ والتي حقق فيها الرفاه انتصاراً تاريخياً قاده إلى السلطة في ٢٧ حزيران – يونيو ١٩٩٦ .[٤٩]

وصل الرفاه والإسلاميون إلى السلطة بعدما اضمحل بصورة شبه كاملة التيار اليساري بكل منظماته وأحزابه، وبعد أن تفككت القوى اليسارية عقب انتهاء الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن وانهيار الشيوعية ، وتفكك الاتحاد السوفيتي، فأصبح الإسلاميون (الوريثين) العمليين بشعارات العدالة والمساواة .

ان مجيء نجم الدين اربكان إلى السلطة كان بالفعل حدثاً تاريخياً في بلد يعتنق العلمانية، كما كان تجربة فريدة من نوعها بوصول حركة إسلامية إلى السلطة عبر وسائل ديمقراطية بعيدة عن أساليب العنف. وهذا يسجل للديمقراطية في تركيا، أنها أتاحت مثل هذا الوصول، خلافاً لما هو عليه الوضع مثلاً في الجزائر حيث حال الجيش دون اكتمال العملية الديمقراطية وبالتالي ضرب جبهته الإنقاذ الإسلامية عسكرياً، أو في دول أخرى يحظر فيها أساساً على الحركات الإسلامية ممارسة أي نشاط سياسي بحرية ودون أي قيود . [٥٠]

ونظراً لما جرت عليه العادة من حدوث انقلاب كل عشر أعوام، وضع الأتراك أيديهم على قلوبهم تحسباً من ان ينقض العسكر من جديد عام ١٩٩٠ على السلطة المدنية، إلا أن ذلك لم يحدث فوضع تركيا والموقفان الأوروبي والأمريكي لم يكن بمجملها تسمح بانقلاب على الديمقراطية. لكن صبر العسكر أوشك على النفاذ باستلام حزب إسلامي لزمام الأمور فأخذوا يعدون العدة لسحب البساط من تحت أقدام زعمائه دون ان يبدو ذلك للعيان انقلاباً على سلطة مدنية، فقد نظر الجيش إلى مطالب وخطوات الحزب الإسلامي على أنها بداية (الهضم) التدريجي للنظام العلماني في البلاد . وجرى الانقلاب غير المعلن في الثامن والعشرين من

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

شباط / فبراير ١٩٩٧ ليطيح بحكومة حزب الرفاه الإسلامي ، ويؤذن بسلسلة من الإجراءات المتعاقبة التي استهدفت تقليم أظافر من تعتبرهم خصوم العلمانية الكمالية تمهيداً لابعادهم تماماً من الساحتين السياسية والثقافية.

نفذ الأتراك هذا الانقلاب بعبارة "انقلاب ما بعد الحداثة" والذي مثل الجناح العلني لـه رؤساء ثلاثة أحزاب علمانية (شديدة الكراهية للإسلام) وهم بولنت اجاويد رئـيس الـوزراء السابق ورئيس الحزب الديمقراطي اليساري، ومسعود يلماز رئيس حزب الوطن الأم، الـذي سلمه العسكر رئاسة الحكومة بعد الإطاحة بتحالف اربكان – تشيلر، ورئيس الحزب القـومي الوطني دولت بهجلي[٥١]. وكان القضاء التركي هو الإداة الأساسية التـي اسـتخدمها هـؤلاء بتوجيه وحماية من العسكر لضرب الديمقراطية التركية[٥٢]. وكان الإعلام هو الإداة المسـاندة التي هيأت الأجواء للانقلاب وبررت له الأسباب فيما بعد، كما أسهمت في عقد الندوات التـي كان ينظمها العسكر للتوجيه والإرشاد وكان يدعى أليها نخبة من المتنفذين من منتسبي التيـار الأتاتوركي في قطاعات الجهاز الوظيفي والإعلام والأحزاب السياسية الموالية للعسكر[٥٣].

ويعتقد على نطاق واسع في تركيا بأن مجموعة متنفذة قليلة هي التي استفزت الجـيش للإطاحة بحكم حزب الرفاه، وهذه المجموعة تمثل المصالح الرأسمالية الكبرى فـي تركيـا، والتي حصدت ثروات طائلة من وراء إنهاك الدولة التركية بالديون الداخلية والخارجية. وثمة من يؤكد بأن الواجهة العلنية لهذه المجموعة هي جمعية رجال الأعمال الأتراك التي يسـيطر عليها ما يقارب من ستين عائلة تركية ساءها ما اتبعه حزب الرفاه من سياسات حالـت دون استمرارها في استغلال ثروات الشعب التركي وتتلخص القضية في ان هذه العـائلات كانـت تقرض الدولة التركية مبالغ سنوية كبيرة تجني عليها فوائد تبلغ نسبتها ٢٠% سـنوياً، فجـاء حزب الرفاه إلى الحكم ليعلن مباشرة وقف الاقتراض بشكل نهائي من الداخل والخارج ولينفذ سياسة تقشف مكنته من سداد الديون الداخلية بل ومن رفع الأجور وللأول مـرة منـذ وقـت طويل بنسب تراوحت بين ثلاثة أضعاف إلى عشرة أضعاف، مما حدا برئيس هيئة الأركـان أن يوجه شكراً رسمياً لرئيس الوزراء نجم الدين أربكان لأن منتسبي القـوات المسـلحة لـم يحصلوا على زيادة في رواتبهم منذ عهد طويل[٥٤].

عقد ممثلون عن العائلات المتنفذة في تركيا بعد ستة شهور من حكم الرفاه اجتماعـا لتدارس الأمر والنظر في ما يمكن عمله للتخلص من حزب الرفاه. وكلف هؤلاء أستاذا جامعياً بإعداد تقرير حول حزب الرفاه والحركة الإسلامية في تركيا بشكل عام. وخلص التقرير إلى أنه يتوقع فيما لو عقدت انتخابات تشريعية يوم تقديمه للتقرير في الخامس عشر مـن ينـاير ١٩٩٧ فإن حزب الرفاه سيفوز بما لا يقل عن ٣٨% من مقاعد البرلمان، ممـا يمكنـه مـن

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تشكيل حكومة دون الحاجة إلى التحالف مع أي من الأحزاب، وأعرب عن خشيته من أنه إذا ما استمر الحزب فعالاً فإن الانتخابات التي ستجري بعد خمس سنوات ستشهد فوزه بما يقارب من ٦٨% من المقاعد. وهذه أغلبية تؤهله لتغيير الدستور، بمعنى أخر يمكن لحزب الرفاه حينها أن يغير من طبيعة الجمهورية الكمالية في تركيا، وأكد التقرير في توصياته أيضاً باتخاذ إجراءات تحد من استمرار الرفاه في الساحة السياسية، مؤكداً أنه ثبت بالدليل العلمي أن احترام حقوق الإنسان عملياً تضر بالجمهورية التركية[٥٥]. وإن السماح للأباء بإرسال أبنائهم إلى مدارس الأئمة والخطباء والتي ترفد وتعزز من شعبيته، ودلل على ذلك بأن قانون الانتخابات الجديد الذي خفض سن الاقتراع إلى سن ١٨ سنة يتوافق مع تخرج مئات الآلاف من الطلبة في هذه المدارس، واللذين ستنهب أصواتهم لحزب الرفاه[٥٦]. بل ذهب إلى ابعد من ذلك حين اعتبر غطاء رأس المرأة حين تسير في الطريق العام دعاية انتخابية للحزب، وحذر من أن استمرار هذه الحال لا يبشر بخير للعلمانية في تركيا ويوشك ان يعوض مصالح الفئات المتنفذة في النظام، كما أوصى التقرير بأنه لا يمكن القضاء على حزب الرفاه بل لابد من تجفيف المنابع التي تغذيه[٥٧].

بعد أسبوع من هذا اللقاء، تم تعيين اورال سافاش رئيساً جديداً للادعاء العام، بعد ان وعد بأنه إذا ما اختير لهذا المنصب فإنه سينفذ سياسة إقصاء الرفاه عن الحياة السياسية[٥٨]. وفي الخامس عشر من فبراير ١٩٩٧ دعت جمعية رجال الأعمال الأتراك إلى لقاء مع سافاش وعدد من القانونيين والأساتذة الجامعيين للتباحث في السبل القانونية لحل حزب الرفاه. اختلف المجتمعون حول قانونية مثل هذا الإجراء إلى ان نبههم اردوغان فيزج المستشار القانوني للبرلمان، بأن ألمادة (١٠٣) من الدستور لا تسمح بحل الرفاه، ومن هنا تولدت فكرة إلغاء المادة (١٠٣)، حيث تم الايعاز إلى المحكمة الدستورية بالانعقاد ونقض المادة (١٠٣) من الدستور مما مهد الطريق لرفع دعوة ضد حزب الرفاه ومن ثم إصدار قرار بحله[٥٩].

وفي ٢٨ شباط ١٩٩٧، اجتمع القادة العسكريون برئيس الوزراء نجم الدين اربكان وطالبوه بتطبيق سبعة عشر مطلباً رأى حتمية تنفيذها من قبل حكومته ابراءً للذمة وثباتا للولاء ، وقد تضمنت هذه المطالب، إغلاق المدارس الثانوية الإسلامية وتمديد مرحلة الدراسة الابتدائية من خمس إلى ثمان سنوات يمنع خلالها تدريس مادة التربية الدينية للأطفال دون سن الخامسة عشر، وتحويل كافة الأوقاف الإسلامية إلى ملكية الدولة واغلاق مساكن الشباب والطلبة الممولة من قبل الأوقاف الإسلامية، ومنع استخدام الصورة بغطاء الرأس للنساء في كافة المعاملات الرسمية، والاكتفاء بشهادة موظفين من موظفي الدولة لطرد أي شخص يعمل في القطاع العام يشتبه بتعاطفه مع التيارات الإسلامية او الحركات الكردية[٦٠].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

رفضت حكومة الرفاه تنفيذ هذه البنود ، مما أدى إلى الضغط عليها فقد جرت (١١) محاولة خلال ثلاثة اشهر لحجب الثقة عن الحكومة في البرلمان كما شهدت الفترة تنظيم لقاءات خاصة بين الجنرالات وكبار الموظفين في الدولة لإطلاع الموظفين على مخاطر استمرار حزب الرفاه في الحكم وفي العمل السياسي[٦١]. ونبه مندوب تشيلر في ٢٠ حزيران – يونيو إلى خطورة الموقف بعد ان هدد خمسين من أعضاء حزب الطريق المستقيم بسحب تأييدهم للحكومة، فكان امام اربكان واحداً من امرين أما ان يعلن عن الدعوة إلى انتخابات تشريعية عامة بعد ثلاثة شهور ويسلم منصبه إلى تانسو تشيلير او ان يسحب هؤلاء الخمسون تأييدهم للحكومة فتنهار ومحاولة من اربكان لإنقاذ الوضع والحيلولة دون انهيار الحكومة اقترح اربكان ان تستمر الحكومة في أداء عملها وان يقترح على رئيس الجمهورية استبداله بحليفته تانسو تشيلر، وثم جمع تواقيع (٢٧٨) عضواً برلمانياً من اصل ٥٥٠ عضو على كتاب سلم لرئيس الجمهورية، إلآ ان الأخير انتهز الفرصة فأوكل مهام الحكومة إلى مسعود يلماظ وبهذا خرج اربكان من السلطة في الأول من تموز ١٩٩٧ [٦٢].

في السابع من الشهر نفسه اصدر الجيش تعليماته بتوجيه ضربة قاضية إلى حزب الرفاه لاخراجه من الساحة السياسية نهائياً. حيث جرت مداولات قضائية تتعلق بنزاع بين مؤسسة (إخلاص هولدينج) وصحيفة (الجمهورية) حيث اتهمت الأخيرة الأولى بأنها جزء من رأس المال الأخضر ناسبة ذلك إلى تقرير صادر عن الجيش في ٧ تموز ١٩٩٧[٦٣] . وهكذا تم حل حزب الرفاه بشكل رسمي في الثاني عشر من شباط – فبراير ١٩٩٨ دون مسوغ قانوني ، بل يكاد يجمع الحقوقيون في تركيا على ان قرار حل حزب الرفاه مثل إنتهاكا لما لا يقل عن (٤٠) مادة قانونية .

بعد شهرين من الحادث أي في نيسان – أبريل ١٩٩٨ قدم طلب لتشكيل حزب جديد باسم (حزب الفضيلة) من قبل (٧٠) نائباً إسلاميا في البرلمان[٦٤]. وقد كان معظم اعضاءه من حزب الرفاه المنحل . وعقد في الرابع عشر من أيار – مايو ١٩٩٨ مؤتمره العام لاثبات وجوده ، ففهم ذلك على أنه تحد للعسكر وللكمالية في تركيا. ومن هنا نشأت فكرة الهجوم على رموز التيار الإسلامي السياسي في تركيا وعلى رأسهم نجم الدين اربكان.[٦٥] فقد اعترف مدير شركة تركية متخصصة في إنتاج المسموعات والمرئيات لدى وزير الإعلام الإسبق شوكت قازان بأن مبالغ كبيرة دفعت للشركة مقابل انتاج شريط ڤيديو يدين اربكان بالعمل ضد الكمالية وبالتحريض ضد الوحدة القومية للشعب التركي. وقد خرج شريط فيديو يحتوي على مقاطع من خطاب كان اربكان قد ألقاه في حملة انتخابات محلية في مدينة بنجول في الخامس والعشرين من شباط – فبراير ١٩٩٤ [٦٦]. وادعى المدعي العام بأن الشريط كان ضمن

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

محتويات مركز تابع للمؤسسة الوطنية للشباب ثم اقتحامها ومصادرتها من قبل الأجهزة الأمنية بعد حل حزب الرفاه. ووجهت تهمة التحريض على الفرقة والنزاع والنيل من العلمانية الكمالية إلى نجم اربكان، فقضت المحكمة بسجنه(٦٧).

لم تمض شهور على تأسيس حزب الفضيلة حتى تم الانقضاض عليه هو الآخر حيث أصدرت المحكمة الدستورية التركية قراراً بحضر نشاط حزب الفضيلة الإسلامي المعارض ومصادرة أصوله وطرد (١٠٢) من أعضائه من البرلمان التركي . وكانت المؤسسة العسكرية التركية قد حذرت من ان حزب الفضيلة الإسلامي الذي يترأسه رجائي قوطان يشكل خطراً على البلاد . (٦٨) وهكذا فضل العسكر الأتراك مرة أخرى القمع على الحوار لدى مواجهتهم تحديات اجتماعية وسياسية في البلاد(٦٩). وقال قائد الجيش الجنرال حسين كيفريك أوغلو ان الحزب الإسلامي الراديكالي قد يمثل أمام القضاء لحله، وذلك بعد ان وجهت له تهمة الوقوف وراء نشاطات تهدف إلى تعويض النظام العلماني في البلاد، وبأنه وريث حزب الرفاه الإسلامي الذي خطرت نشاطه عام ١٩٩٨ (٧٠). وفي مقابلة تلفزيونية صرح سليمان ديميريل رئيس الجمهورية التركية السابق قائلاً إذا كانت هناك بوادر وأدلة قاطعة بان هذا الحزب هو استمرار للحزب السابق – أي الرفاه – الذي تم منعه بحكم صادر في المحكمة الدستورية لا بد ان يتم ذلك مع الحزب الجديد لانه في ظل النظام الديمقراطي يجب على الأحزاب السياسية ان تراعي الأنظمة واللوائح والقوانين(٧١).

على الرغم مما قيل فان حزب الفضيلة ولد مع كثير من التبديل في طروحاته المعلنة عن سابقه حزب الرفاه، حيث ابتعد عن ما يسمى بالتشدد إلى حد كبير ، فأخذت معظم شعاراته تميل نحو توجهات اكثر مرونة ومطالبة بضمان الحريات الأساسية للمواطنين ، كما ادخل الحزب لأول مرة العنصر النسوي في قيادته بالإضافة إلى تبنية لهدف علماني أساسي كان يرفضه الرفاه رفضاً قاطعاً وهو موضوع المطالبة بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي(٧٢). وفي مقابلة مع علي جوران نائب رئيس حزب الفضيلة لشؤون الانتخابات قال: "نحن حزب جديد نسعى إلى إقامة علاقات مع الدول الغربية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول الأسيوية وروسيا أيضا، الأمر لا يتعلق بالانضمام إليهم أو اتباعهم أننا نسعى إلى إقامة علاقات توازن بين تركيا وأوربا"(٧٣) . وفيما يبدو ان حزب الفضيلة يسعى إلى إجراء مصالحة مع المؤسستين العسكرية والقضائية تفادياً لأي مواجهة مباشرة جديدة معها خشية سطوتهما واحتمال اتخاذهم لإجراءات جديدة لن تكون في صالحة بإي حال من الأحوال(٧٤). وهذا بالفعل ما حدث فبعد أشهر قليلة من تأسيسه بأمر قضائي ، وعلى الرغم من محاولاته في تقديم العديد من المذكرات الدفاعية ضد أمر حله إلا أنها لم تجد نفعاً(٧٥).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المعادلة الصعبة .. تركيا على أبواب التحول :

جاء الثالث من تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٢ ليثبت فيه الأتراك انهم مسلمون. فقد تبرأ ثلثا المواطنين الأتراك من الجماعات السياسية المفرطة في العلمانية التي مارست التسلط والفساد واستغلال النفوذ، وناهضت الديمقراطية الكمالية منظمات المجتمع الأهلي فأسقطت بعنف ولم يدخل البرلمان التركي نائب واحد من أحزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة، بل أن حزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت اجاويد رئيس الوزراء السابق لم يحصل الأعلى ٢,١% من أصوات الناخبين بعد ان كان رصيده الشعبي ٢,٣٢%في الانتخابات السابقة واستطاع حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان ان يحصل على ٦٦% من مقاعد البرلمان وتلاه حزب الشعب الجمهوري الذي حصل على ٤,٣٢% من المقاعد والتي تبلغ (٥٥٠) مقعداً . فيما نجح تسعة نواب من المستقلين. وبذلك يمكن لحزب واحد تشكيل حكومة أغلبية لأول مرة في تركيا منذ خمسة عشر عاماً.

ان الفوز الكبير الذي حققه حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) كان بكل المقاييس حدثاً استثنائياً في التاريخ تركيا المعاصر. فقد أفرزت العملية الديمقراطية في تركيا واقعاً سياسياً جديداً ضمن قواعد لعبة مختلفة، مثلت مفاجأة داخلية وإقليمية ودولية وشدت معها الأنظار لتجربة جديدة تعتمل في تركيا البلد الذي تتنازعه هويته الإسلامية والسياسة العلمانية، وبالتالي فإن وصول الإسلاميين إلى السلطة يشكل مرحلة جديدة في التاريخ المعاصر لتركيا قد تدفع لتحولات سياسي واجتماعية تقود إلى إعادة النظر في أيديولوجيات الحكم وفلسفته الاقتصادية وتضاريسه الاجتماعية

جاءت نتائج هذه الانتخابات كمحصلة لأزمات داخلية طاحنة عانت منها، تركيا فقد ارتفعت الديون الخارجية لتركيا في أيلول سبتمبر ٢٠٠١ إلى ١١٨/٨ مليار دولار، وزاد عجز الميزان التجاري في نفس العام إلى ٥/٩ مليار دولار، وتجاوزت الخسائر الاقتصادية التركية منذ حرب الخليج الثانية حتى عام ٢٠٠١ مائة مليار دولار وان تناقصت نسبياً بعد تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق وتصدير بتروله من الموانئ التركية وزيادة صادرات تركيا إلى العراق على مليا ري دولار في العام الأخير ، إلى جانب تنامي الصادرات التركية إلى الشام ومصر . وزاد معدل التضخم المالي في أدنى التقديرات إلى ٣٥% ولا تزال الليرة التركية عاجزة عن التحسن أما الدولار الأمريكي بعد انهيارها المتسارع في الأعوام القريبة الماضية إلى حد ان الدولار الواحد يساوي حالياً ١/٢ مليون ليرة تركية . وتزايدت التهديدات الأمنية بفعل ارتفاع نسبة البطالة عام ٢٠٠١ إلى ١٦/٧% من قوى العمل التي يشتغل ٧٧/٦% منها في مجالات الزراعة والخدمات ، وعلى الرغم من المساعدات الأمريكية والغربية . في المجال الحربي فإن ميزانية الانفاق العسكري لعام ٢٠٠٢ زادت عن ٨/١% دولار وتشكل نسبة ٤/٥% من الدخل القومي . وقد بلغت المجنة الاقتصادية ذروتها بين العاملين ١٩٩٤- ١٩٩٩ ، وتدهورت خدمات التعليم والرعاية الصحية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والإسكان والإرشاد الزراعي بصورة حادة إلى جانب انفلات الأسعار والاحتياجات الأساسية للمواطنين الأمر الذي أدى إلى شبه إجماع شعبي على ضرورة صياغة برنامج شامل لمكافحة الفقر وإلى قبول جانب كبير من المواطنين لشعار حزب العدالة والتنمية الذي يتضمن تحقيق غايتي العدالة الاجتماعية والتنمية المتواصلة التي تنقذ الاقتصاد المتعثر استمرار ايجاد فرص العمل وبخاصة في المجال الاقتصادي(٧٦).

وهنا سؤال يطرح نفسه ما هي الدلالات المبدئية لهذا الفوز التاريخي لحزب العدالة والتنمية ؟ ويمكننا القول أنها عديدة منها :-

١- ان غالبية الشعب التركي قد أدركت فساد النظام السياسي ورموزه المتمسكة بكراسي السلطة وضرورة إنهاء صلاحيته، واستهانته بالأعراف والتقاليد الموروثة والتخلص من العلمانية المتطرفة والنفوذ الأجنبي الذي فرض التبعية السياسية والأمنية والاقتصادية على تركيا وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وبدء التحولات الدولية إلى نظام عالمي جديد في تسعينات القرن الماضي .

٢- ان الشعب بدأ يتمرد على الوصاية العسكرية وعلى توجهاتها السياسية بل وحياته وسلوكياته الاجتماعية ، والتي بدت واضحة حين أطاح الجيش عام ١٩٩٧ بأول حكومة قادها الإسلاميون في تركيا . واضطر الجنرال حلمي اوزكول رئيس أركان القوات المسلحة ان يعلن صراحة احترام إرادة الشعب في الانتخابات التشريعية التي أدت إلى فوز حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي ، وطالب اوزكوك الحكومة القادمة بإنقاذ البلاد من أزمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (٧٧).

٣- الخوف على الهوية في زمن العولمة، فقد بات واضحاً ان الشارع بدأ يعيش حالة من الخوف على هوية وانتماء ما. وذلك لما حملته التحولات العالمية من موجة تغيير هائلة جاءت مع العولمة ، معززة بالتطور الهائل في وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال. والتي أصبحت تسوق نمطاً يكاد يكون وحيداً في الثقافة والقيم وأنماط العيش والسلوك. انه نمط غربي ذو خلفية دينية مسيحية ويهودية أحياناً، وبما ان الشارع التركي هو في موقع المستهلك وليس المنتج وفي كرسي التلقي وليس على منبر الإرسال فقد بدت الصورة مختلفة للغاية، واصبح هناك خطر ذوبان هوية شعوب المنطقة واختراقها من قبل الهويات الأخرى. وهكذا وظف الخوف على الهوية توظيفا سياسياً وحزبياً لواقع الأزمة من قبل الحركات والتيارات الإسلامية على اعتبار أن الدين اكثر مصادر الإنتماء تحذراً في الشارع(٧٨).

ان فوز حزب العدالة والتنمية الساحق وحصوله على ٣٦٥ مقعداً من أصل (٥٥٠) مقعدا سيضع وبلا أدنى شك تركيا أما معادلة صعبة، فإما أن تؤهل تركيا نفسها لاستيعاب هذا المعطى الجديد والمتمثل ببروز حزب جديد(*) يتمتع بتأييد شعبي واسع ومحاولة التعايش معه على قاعدة الاعتراف بإخفاق معادلة سيطرة الجيش على دفة الاقتصاد والسياسة في تركيا، والإقرار بفشل أيديولوجية العلمنة القسرية المفروضة على شعب مسلم وهذه الأيدلوجيات التي تطورت منذ عشرينيات القرن الماضي حتى أصبحت اليوم رديفة للديكتاتورية العسكرية التي

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

غرقت بالفساد وإلى حد فقدت معه شرعية الحكم. واما ان تدخل تركيا مرحلة الأزمة المفتوحة على كل الاحتمالات وآخرها انهيار نظام بأكمله في حالة اتجاهه إلى إلغاء نتائج الانتخابات ومنع إسلامي العدالة والتنمية من الوصول إلى الحكم خاصة وان البلاد غارقة في أزمة اقتصادية حادة، ومحاطة بظروف دولية وإقليمية بالغة الحساسية تتطلب استقرار داخلياً، وحداً أدنى من احترام حقوق الإنسان للاقتراب اكثر من الفضاء الأوروبي الذي اصبح حلم الانتماء اليه على رأس جدول عمل كل الأتراك.

وعلى ما يبدو ان الجمع بين طرفي المعادلة او حتى التقريب بينما يستلزم (ستراتيجية خطوة خطوة)، ذلك ان حقيقة التوفيق بين الإسلام والعلمانية في بلد إسلامي مسألة شائكة، وان حقيقة تكلس بنى الإيديولوجية الأتاتوركية التي لم تعد قادرة على تأطير بنية المجتمع والدولة باتت واضحة. ومن هنا جاءت نتائج الانتخابات التركية غير متوقعة وبالغة الأهمية ليس لحزب العدالة والتنمية بل لمجمل السياسة التركية ذلك لأن الحكومة التي ستشكل عقب هذه الانتخابات حكومة مستقرة، مميزة في برامجها وسياساتها الداخلية والإقليمية والدولية(٧٩).

بدأ زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان بأول هذه الخطوات عندما أعلن بأن الحزب يقبل استمرار العلمانية المعتدلة التي لا تحارب الدين وتقبلها القوات المسلحة والشعب معاً*، كما أكد بتمسكه بعقلانية الاتجاه الإسلامي المعتدل الذي يبني الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية، مع تأييد استمرار دعم علاقات تركيا الخاصة مع الغرب ويعضد سعي بلاده للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٤ كما يقبل الوساطة الأمريكية – الأوروبية لمحاولة تسوية أو تهدئة الخلافات التركية – اليونانية حول بحرايجة، وقبرص. ويؤيد التفاهم مع سوريا والعراق بشأن حفظ مياه نهري دجلة والفرات. وأتخذ حزب العدالة والتنمية موقفاً رافضاً للاحتلال الأمريكي للعراق أو استخدام القوى العسكرية هذه بغير قرار صريح من مجلس الأمن الدولي، معتبراً أن مخاطر الاحتلال لا تقتصر على العراق او منطقة (الهلال الخصيب) بل تطال تركيا ذاتها(٨٠). ولعل هذا ما يهم في العلاقات العربية ، وان تكون هذه الحكومة قادرة على التخلص من إرث العلاقة العسكرية القوية مع إسرائيل والتي أضرت بالعلاقات التركية – العربية في السنوات الماضية(٨١).

اكد الحزب قبل وبعد الانتخابات بأنه ليس حزبا إسلامياً، وانه سيتخذ ما ينص عليه الدستور التركي بشأن علمانية الدولة، فقد صرح أردوغان قائلاً: " إن البعض يسموننا حزباً إسلامياً، والبعض الأخر إسلامياً معتدلاً.. لكننا لا هذا ولا ذاك نحن حزب محافظ ديمقراطي وليس حزباً دينياً وعلى الجميع ان يعرف هذا"(٨٢). وعلى ما يبدو فإن أردوغان يدرك حساسية الموقف تماماً ويزن كل كلمة تخرج على لسانه ويحاول إلا يثير قلقاً واضطرابا في الأوساط الحساسة، وهو لم يقع في الأخطاء التي وقع بها أربكان سابقاً.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خلاصة واستنتاجات

شكلت الحركات الإسلامية السياسية المعارضة الثابتة والدائمة للنظام العلماني – التركي المعادي للإسلام منذ قيام جمهورية تركيا . فقد نشا هذا النظام على خلق فجوة كبيرة بين المجتمع والدولة ، وظل كل منهما يعيش عزلته . غير أن الحركة الإسلامية السياسية بدأت تتململ وتبدأ بالتطور منذ خمسينات القرن الماضي ، حتى تبلورت في مطلع السبعينات إلى احزاب سياسية إسلامية . غير أن هذه الأحزاب ظلت تتأرجح في تطبيق أفكارها حتى التي وصلت إلى السلطة بين الممارسات البراغماتية وبين تقديم التنازلات أمام النظام العلماني ،لا بل حاولت عقد مصالحة بين الدولة والمجتمع غير أنها فشلت في ذلك . في ذات الوقت الذي فشلت فيه أجهزة النظام العلماني وخاصة في الأعوام الأخيرة من مواكبة التغيرات في السياسية العالمية ، مما دفع المجتمع التركي نمو هوة اقتصادية عجزت في حلها الحكومة التركية ، تزامن ذلك مع نضوج مشروع سياسي إسلامي عصري موائم لضروف والخصوصية التركية الا وهو حزب العدالة و التنمية .

ان الخريطة السياسية الجديدة في تركيا والنجاح الكبير الذي حققه حزب العدالة والتنمية يستوجبان ان تكون فرصة لمصالحة تاريخية بين العلمانيين والإسلاميين ، فالإسلاميون عبر حزب العدالة والتنمية بادروا إلى الخطوة الأولى عبر خطابهم المعتدل جداً وبقي على العسكر والمتشددين من العلمانيين ان يقابلوا ذلك بخطوة مقابلة . ان المعادلة المركبة في ظل حزب العدالة والتنمية بالغالبية وقدرته على تشكيل حكومة تركية مستقرة لأول مرة في الحياة السياسية التركية منذ عهد زاد على خمسة عشر سنة ، واذا كان هذا الأمر يعني انقلاباً في الحياة السياسية التركية نظراً لأن نتائج هذه لانتخابات غيرت الخريطة السياسية للقوى ، وقضت على الأحزاب التقليدية وفي المقدمة حزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت اجاويد ، وحزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز ، وكذلك حزب الطريق المستقيم بزعامة تانسو تشيلر هذا على المستوى الداخلي . فإنه في ذات الوقت يشكل قلقاً لواشنطن وقدرتها في التعامل مع حزب ذي توجه إسلامي صعد إلى المشهد السياسي التركي من خلال انتخابات ديمقراطية في وقت تخوض فيه واشنطن " حربا " باسم مكافحة الإرهاب ، على المستوى الخارجي . وإذا كانت المسألة الداخلية وسياسة اختيار السيناريوهات قد نجحت مع اربكان عندما اجبره الجيش على توقيع اتفاقية عسكرية متطورة مع إسرائيل عام ١٩٩٦ قبل ان يجبروه على تقديم استقالته فهل ستنجح واشنطن على المستوى الخارجي من استغلال حكومة رجب طيب أردوغان في إعادة صياغة وترتيب المنطقة وفق خططها وبرامجها وما ستؤول أليه نتائج الحرب على العراق .؟

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المصادر والهوامش :

(١) يقول اتاتورك " ان الحضارة التي يجب ان ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوربا مضموناً وشكلاً لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية ، هي الحضارة القائدة والحضارة الموصلة إلى القوة والسيطرة على الطبيعة ، وخلق الإنسان السيد والأمة السيدة.. وان جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار " . انظر محمد نور الدين تركيا الجمهورية الحائرة ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٨ ، ص ص ٢٥٠ ٢٦٠.

(*) العلماني هو العالمي الذي يحمل تفكيراً دنيوياً – مدنياً وليس آخروياً – دينياً وعليه فإن المضمون والمعنى لمصطلح العلمانية يكرسه انتقاء وتبني للعلمنة من قبل قادة او كاريزمات ونخب وفئات أو جماعات وأحزاب او وحدات اجتماعية او مجتمعات ودول والتي استطاعت أن تطور مفاهيم العلمنة والأخذ بها كتطبيق وممارسات في دول غرب أوروبا. أنظر :

-Samuel Eisenstadt, ModerniZation protest and Change (Englewood Gliffs prentice Hall , 1966) , PP. .12-89

(٢) للمزيد من التفاصيل عن الإجراءات التي اتخذها اتاتورك منذ عام ١٩٢٣ عن (الغاء الخلافة الإسلامية ، حظر ارتداء الأزياء التي تعكس المظهر الإسلامي (الطربوش والحجاب، استبدال الكتابة بالأحرف العربية إلى الأحرف اللاتينية) .. الخ انظر: محمد نور الدين ، قبعة وعمامة، مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا ، ط ١، بيروت ، نيسان ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠ وما بعدها .

(٣) شهدت تركيا منذ أواسط الخمسينات وحتى يومنا هذا ازدياد عدد الطالبات الجامعيات اللاتي يرتدين الزي الإسلامي، وارتفعت نسبة الذين يصومون رمضان ويرتادون المساجد لأداء الصلاة، بالإضافة إلى ظهور القوى الإسلامية والأحزاب الإسلامية، والطرق الصوفية والتكيات والمؤسسات المالية والتعليمية الإسلامية. للتفاصيل أنظر: محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة المصدر السابق. وللمزيد من التفاصيل عن التطبيقات العلمانية انظر: د. طلال يونس الجليلي، التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية، رسالة دكتوراه ، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٩ ، ص ٢٠ ومابعدها .

(4) Bernard Lewis, The Emergence af Modren Turkey (Exford Univ. London, (1968), p.151. Stanford J. Shaw, The Rise of Modern Turkey (Cambridge Univ, London, 1470), Vol. II, pp .144-145.

(5) Serif Mardin, Islam As A factor of Change and Revial Modren Turkey (London, 1983), pp. 139- 140.

(6) Niyazi Berkes, The Development of Seculrizm in Turkey mantreal, (Mc Gill Univ, 1964), p. 148.

(7) Binnaz Toprak , Islam and Political Development in urkey,(NewYork, 1970), p. 60 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(8) Richard D. Robinson, The First Turkish Republic, (London, 1971), pp. 51-65.

(٩) جراهام فولر: الحركة الإسلامية في تركيا، تقرير خاص لوزارة الدفاع الأمريكية ١٩٧٤، ص٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨ .

(١١) ظهر العديد من الطرق الصوفية في تركيا منها الطريقة النقشبندية نسبة لمؤسسها بهاء الدين النقشبندي والتي ساهم اتباعها في ما اطلق عليه بـــ(حرب التحرير الوطنية التركية) بين ١٩١٩– ١٩٢٣، ثم انقلبوا على اتاتورك بعد تبنيه للعلمانية مما دفعهم إلى المشاركة في الانتفاضات ضد النظام والطريقة التيجانية وزعيمها كمال بيلاف اوغلو، والطريقة القادرية وتزعم هذه الطريقة في تركيا خيري افندي والطريقة الرفاعية بالإضافة إلى العديد من الطرق الدينية ومنها الطريقة النورسية أو (التورجية) والطريقة السليمانية والبكتاشية والطريقة المولوية وللمزيد من التفاصيل انظر: طلال يونس الجليلي التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية الطرق الدينية والطرق الصوفية في تركيا، شبكة المعلومات (الانترنيت) متاح على الموقع:

http://www.lailatalgadr.com /stories

انظر كذلك ص ٦٣ ومابعدها .p. 6180401

لوكسال بولايت، الحركات الدينية السوداء التي تحيط بنا، ارشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

(١٢) كانت بعض سياسات اتاتورك معادية للدين بشكل واضح، ففي القانون الذي صدر في عام ١٩٣٠ تقرر ان يكون مسجداً واحداً في كل ٥٠٠ متر فجرى بذلك تخريب المساجد التي لم يكن وجودها ينسجم مع هذا القانون أو أنها استخدمت كمخازن انظر:

Serif Mardin , Religlon in Modren Turkey, International Social Sience Journal, Vol. 29,1977, p.77.

(١٣) وقعت العديد من الانتفاضات منها انتفاضة الكورد في عام ١٩٢٥ بقيادة الشيخ سعيد بيران النقشبندي في شرق تركيا والتي كانت تعبر عن مطالب إسلامية وقومية (كردية) ضد سياسة النظام التركي، وتواصلت هذه الانتفاضات حتى عام ١٩٣٨، للمزيد من التفاصيل انظر ملحق الانتفاضات من د. نوال عبد الجبار سلطان، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠– ١٩٨٠، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، كانون الأول ٢٠٠٢.

(١٤) محمد نور الدين، قبعة وعمامة، ص ٢١ .

(١٥) المصدر نفسه.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(١٦) للمزيد من التفاصيل عن الأحزاب ذات التوجه الديني التي تأسست بعد اصدار قرار قانون تعدد الأحزاب عام ١٩٤٥ يمكن مراجعة د. خليل علي مراد ؛ الأحزاب السياسية والمسألة الدينية في تركيا ١٩٤٦- ١٩٦٠ . مركز الدراسات الإقليمية ، ملفة بحوث سياسية .

(١٧) محمد نور الدين ، قبعة وعمامة ، ص ٢١.

(١٨) اتخذ الحزب العديد من الإجراءات في إقامة دورات خاصة لتعليم وتخرج الأئمة في المساجد والخطباء، وأسست في جامعة أنقرة كلية للدراسات الفلسفية الدينية واعتبر دروس التعليمات الدينية في المدارس الابتدائية من الدروس التي يمكن للطلاب اختيارها كمادة دراسية وإعادة فتح المزارات أمام الناس والغاء القيود المفروضة على الحجاج ... الخ. لمزيد من التفاصيل انظر:

-Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1970, (Bowder Westview, 1977), pp. 114-115. Kemal Kardat, Turkey's Politics, The Transition to AMultiparty System, (Princction Univ, 1959), pp.151-152.

(19) Bernard Lewisi, "Islamic Revival in Turkey", Intenationl Affairs, oct. 1952, p.p.38-48. Howavd A. Recd, "Revival of Islamin Secular Turkey", The Middle East Journal, 1945, pp.267-282.

(20) Reliyions steility, Terimi Charles I. Gallagher, "Contemporary Islam, The Staits of Secularism Aufs Ficldstat Report , No .31466, p. 153.

(٢١) فولر، المصدر السابق ، ص ٧.

(22) Nermin Abadan , Patterns of Political Moderinazation and Turkish Democracy, The Turkis year Book of Intarnational Relations (Ankara, 1979), p.8.

(٢٣) فولر، المصدر السابق، ص ٨ .

(٢٤) محمد خليفة، الحركة الإسلامية التركية في نصف القرن ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) متاح على موقع: الجزيرة. نت/ الملف السياسي. ص ١٠ . مع الإشارة إلى ان كاتب المقال لم يستثن جلال بايار من حكم الإعدام وهو ما جرى .

(٢٥) ينظر محمد نور الدين : تركيا الجمهورية الحائرة للإطلاع على الزيادة في اعداد الدراسين والمدارس طيلة هذه الفترة ، ص .

(٢٦) بلغ عدد سكان تركيا (١٧) مليون نسمة عام ١٩٤٠، وارتفع الرقم إلى (٤٦) مليون نسمة بين السنوات ١٩٥٠-١٩٨٠، وارتفع عدد سكان اسطنبول (على سبيل المثا) من مليون نسمة إلى (٥) ملايين نسمة خلال الفترة ذاتها: انظر:

-Miral Davidson and Rusen Keles, Government and Grow in Modren Turkey, (NewYork , Holmes and Neir, 1985), p.159.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

رؤية مستقبلية للمواجهة بين العلمانية والإسلام في تركيا

د.نوال عبد الجبار سلطان

مستخلص البحث

لازالت مسألة الإسلام والحركة الإسلامية تحتل موقعاً متميزاً في بحوث العديد من المؤرخين والساسة على حد سواء ذلك أن هذه المسألة بلغت من التعقيد لتشابك اتجاهاتها وتنوع أساليبها وتجدد أفكارها، وتركيا إحدى أبرز الدول التي لعبت فيها الحركة الإسلامية دوراً بارزاً، ذلك بعد أن بدأ أتاتورك بوضع آليات تحديث تركيا وفق النمط الغربي الأوروبي متخليا عن هويتها الإسلامية، بما عرف "بالعلمنة" ومنذ ذلك الوقت بدأت هذه القضية المثيرة للجدل والخلاف بفصل الدين عن السياسة تأخذ أبعادا سياسية ضمن الحركات الإسلامية في تركيا. إذا ما علمنا أن عملية ربط تركيا سياسياً واقتصادياً بالغرب وابتعادها عن محيطها الإسلامي شيئاً فشيئاً، خلق علامة غير متوازنة بين الشعب التركي المتمسك بالمبادئ والتعاليم الإسلامية وبين الحكومات التي ظلت متمسكة بتعاليم العلمانية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

"Future View For The confrontation Between Secularism And Islam In Turkey"

By : Dr. Nawal A. Sultan

Abstract

The issue of Islam and the Islam movement still occupies a significant position in so many papers written by historians and politicians. This issue has complicated due to its directions and styles. Turkey is one of the most important states in which the Islamic movement has played a significant role after Ataturk had started to put mechanisms of modernization in Turkey harmonized with the western type of Europe leaving behind him its Islamic identity. That is to say "Secularization". Since that time, this issue has started to separate religion from politics taking the political dimensions within the Islamic movements in Turkey. We know that the process of joining Turkey politically has created an unbalanced relation between the Turkish nation who holds the Islamic principles and the governments which hold the secular principles.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com